احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل وتداعياته على الامن الوطني العراقي
الازمة والنتائج

المدرس زياد يوسف حمد[*] باحث: فنر عماد خليل العبادي[**]

المقدمة

شكل احتلال تنظيم داعش الارهابي لمدينة الموصل نقطة تحول مهمة لاستراتيجية الامن الوطني العراقي فبعد انسحاب القوات العراقية من المدينة وسيطرة التنظيم الارهابي على اجزاء واسعة من الموصل وبعض اجزاء العراق، بدأت مرحلة الاعداد لتغيير الاستراتيجية الامنية والاعتماد على القوة الفعلية المقاتلة والتي تمثلت بالحشد الشعبي الملبي لنداء المرجعية الرشيدة، اذ ان الاعتماد على الحشد اصبح القوة الحقيقية الساندة لعمليات التحرير، ولم يكن تنظيم داعش بمستوى القوة التي ادت الى انهيار المنظومة العسكرية والامنية، وانسحابها امام ثلة من العناصر الارهابية المسلحة، وكان لتدخلات الاقليمية دوراً كبيراً في التأثير على الامن الوطني العراقي كاد به الامر ان ينهار بشكل كامل لولا صحوة الوعي السياسي لدى العراقيين واستجابتهم السريعة للتوحد في صف واحد ومحاربة تنظيم داعش تحت راية العراق، وبأسم الوطن الواحد، وافشال المخطط الدولي والاقليمي في تقسيم العراق وفقاً لاجندات طائفية وحزبية ضيقة.

[*] كلية القانون و السياسة، الجامعة العراقية.

[**] كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان ارهاب داعش التكفيري كان من اهم تحديات الامن الوطني العراقي، اذ شكل ارهاب داعش وتأثير القوى الاقليمية والدولية خطراً على واقع ووحدة الدولة العراقية.

اشكالية البحث: هناك بعض التساؤلات البحثية تشكل نقطة الاشكالية ممكن طرحها بالاتي:

– كيف نشأ داعش الارهابي وما هي حواضنه؟

– ما هي اسباب سقوط الموصل وما هي نتائجها؟

–من هي القوى المشاركة بالتحرير وكيف تشكلت؟

ويبقى الاشكال الرئيس بالنسبة للامن الوطني العراقي يثار في تحديد العوامل التي ساهمت في هشاشة الوضع الامني، وما ينبغي عمله في دعم الامن الوطني العراقي في الواقع والمستقبل؟

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من بيان العلاقة بين الارهاب وتأثيره على الامن الوطني في العراق، لاسيما وان العراق يمر بمرحلة مهمة في محاربة الارهاب، ما يتطلب وجود نسق قيمي وادراكي وثقافة سياسية ديمقراطية تتوحد في سبيل محاربة الارهاب ودعم الامن الوطني وتحقيق الانسجام بين مكوناته من جهة، وتحافظ على امن وطني مصون ومحصن من التهديدات من جهة اخرى، وهنا تكمن اهمية البحث.

هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق عدد من الاهداف اهمها:

- **يهدف البحث في دراسة ارهاب داعش وتأثيره على الأمن الوطني العراقي.**
- **توضيح اهمية الوحدة الوطنية وترك الخلافات الطائفية، في تحصين الامن الوطني العراقي من عدمه في مواجهة تهديد داعش وتدخلات القوى الاقليمية والدولية.**
- **بيان ابرز المعوقات التي تقف في الحفاظ على الامن الوطني العراقي، وكيفية تجاوزها.**

منهجية البحث: اعتمد البحث بالدرجة الاساس على منهج التحليل النظمي من خلال تحليل جدلية العلاقة والتأثير المتبادل بين كلاً من مفهومي (الارهاب والامن الوطني)، كما اعتمد على المنهج الوصفي من خلال وصف واقع (ازمة الموصل وتداعياته على الامن الوطني العراقي) كظاهرة وجدلية العلاقة بينهما، واخيرا فقد اعتمدنا المنهج السلوكي في تحليل البعد السلوكي للمواطن العراقي والقوى السياسية على حد سواء وما له من اثر على الامن الوطني العراقي.

هيكلية البحث: يقسم البحث الى مبحثين يتناول المبحث الاول تحديات الامن الوطني وظهور تنظيم داعش الارهابي. ويوصف المبحث الثاني التداعيات الامنية للاحتلال الارهابي وكيف كانت الاستعدادات العسكرية للتحرير ورهانات القوى المحررة.

المبحث الاول: تحديات الامن الوطني وظهور تنظيم داعش الارهابي

إن أساليب عمل الجماعات الإرهابية هو القيام بأمور خارج المألوف وذلك من خلال ما يقومون بهِ من أعمال تفجير وقتل وخطف وأبتزاز وسطو مسلح وغيرها من العمليات الإرهابية التي طالت المدنيين العزل، فالعراق اصبح ساحة مفتوحة للتنظيمات الإرهابية ومنها تنظيم داعش الإرهابي وغيرها من التنظيمات، والتي اتخذت من العراق في بعض المناطق ذات الوعي المتدني، حواضن لها للاستمرار في تحقيق نهجها كما حدث ذلك في أحداث سقوط الموصل في حزيران 2014 على يد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمختصر (بداعش) الإرهابي، فقد نشأ التنظيم الارهابي في المناطق الريفية الفقيرة وبدأ بتجنيد الافراد اعتماداً على امور عدة اهمها الجهل والفقر، والعداوات والثأرات العشائرية، والمصالح الشخصية، وامور اخرى تتعلق بشخصية الفرد ذاته كحبه للجريمة والنشأة على السرقة، والمشاكل المتعلقة بنوعية الاسرة، ومدى الترابط العائلي ..الخ، ومن تلك الحاضنة استطاع التنظيم الارهابي بالزحف نحو المدن وتنفيذ اجندته الارهابية فيها.

وفي السياق ذاته فقد تبنى تنظيم (داعش) الإرهابي مجموعة من الأفكار والعقائد التي يستثمرها في كسب عقول بعض الفئات من المجتمع لأسباب طائفية ونفسية

واقتصادية، أذ تمكن التنظيم من استثمار الكثير من الخبرات العسكرية والتنظيمية والإعلامية خصوصاً في مجال الحرب النفسية لتكوين صورة مضخمة بقدراته وإمكانياته القتالية التي برز تأثيرها على المواطن البسيط[1].

كما اعتمد تنظيم (داعش) الإرهابي في احتلاله للمدن والقرى على عدة أمور منها[2]:

- التنسيق مع الحواضن قبل بدأ أي عملية (الاستطلاع).
- الهجوم على اكثر من محور على أن يتوفر ممر أمن في حالة فشل الهجوم (مرحلة احتلال الأرض).
- إرهاب الناس بعد الدخول إلى المدينة المستهدفة (مرحلة تطهير الهدف).
- الطرق المؤدية إلى المدينة ونصب السيطرات والقناصة (مرحلة مسك الأرض).
- تجنيد أعداد من سكان المدينة وتوفير مراكز تدريب لهم ثم نقلهم إلى مناطق أخرى للقتال.

وتنظيم (داعش) الارهابي، لا يختلف عن غيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة في العراق وبمختلف مسمياتها اذ اتفقت جميعها على الكثير من الأهداف والغايات المشتركة ولعل الأقرب حسب ما تراه الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب والذي يكاد أن يكون واضحاً كالآتي[3]:

1. أسقاط وتغير النظام السياسي القائم في العراق من خلال العنف والإرهاب والترويع.
2. أنشاء وتأسيس دولة أو خلافة إسلامية قائمة على التفسير الخاطئ للدين والشرائع السماوية السمحاء والتي تجعل من العراق منطلقاً لتوسيعها.
3. تعطيل مشاريع التنمية والتكامل الاقتصادية بما يهدد النظام الديمقراطي الجديد وبناء دولة المؤسسات.

4. تكريس الحس الطائفي والمذهبي والعمل على إذكاء روح الفتنة والانقسام في المجتمع الذي ينذر بأنهيار التجربة الديمقراطية الجديدة والذي يعود بالنفع على توجهاتها الإجرامية.

لذا فالإرهاب اصبح يمثل التحدي والتهديد الأكبر للأمن الوطني العراقي أذ أن خطورته تحاول استنزاف معظم قدراته وموارده البشرية والمادية واصبح يمثل تهديد جدي وخطير على بناء الدولة ومؤسساتها وهياكلها من حيث أن خطورته لا تقتصر على استهداف العملية السياسية فحسب بل تتعدى إلى استهداف كافة المواطنين والبنى التحتية والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والرموز الدينية والثقافية لتقويض ركائز الدولة وإشاعة ظاهرة عدم الاستقرار وأدامتها.

لذا ومما تقدم نجد أن الإرهاب قد اثر تأثيراً مباشراً على الأمن الوطني العراقي ولاشك في انه التحدي الاكبر والخطير على الامن الشامل للدولة العراقية وذلك من خلال[4]:

1. الأثار النفسية: فالإرهاب لهُ تأثير مباشر على الحالة النفسية للمجتمع من خلال الذعر والخوف والارتباك وزعزعة الاستقرار، مما يتطلب بذل المزيد من الجهد للأجهزة الأمنية لمجابتهِ.
2. الأثار الأجتماعية: معظم الأعمال الإرهابية تقع من فئة الشباب مما يعني فقدان الدولة أهم شريحة في قواها العاملة.
3. أثاره على الدين: من خلال تشويه صورة الدين الاسلامي واشعال نار الغرب ضد الدين الإسلامي مما خلق حالة من صراع الحضارات الأمر الذي زاد من إحباط المواطنين وشعورهم بأن الحرب على الإرهاب ما هي ألا ذريعة يستهدف بها الدين الإسلامي.
4. أثاره على الأمن: أذ يعتبر من أخطر الظواهر تهديداً للأمن الوطني العراقي والاستقرار للدول فقد هدد المكتسبات الحضارية والإنسانية بالقتل والتدمير وفرض أعباء جديدة للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

5. أثاره الاقتصادية: لقد كان وما زال للإرهاب في العراق تأثير مباشر على المشاريع الاستثمارية والتنمية مما يعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية، كما يمنع المستثمرين من تنفيذ مشاريعهم أو التخطيط لإقامة مشروعات استثمارية جديدة.

وخلاصة الموضوع فان تهديد الارهاب، يعد من اهم التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي، خاصة اذا ما عزز ذلك بغياب القوة العسكرية الرادعة، اذ تتمثل هذه القوة في القدرة على حماية أمن حدود البلاد ضد أي عدوان خارجي يهدد امن ومصالح ومقدرات الدولة.

ويبدو ان التغيير الذي شهدهُ العراق بعد عام 2003، كان له تداعيات وانعكاسات كثيرة وبمستويات مختلفة، ألا أن التداعيات الأمنية كانت هي الأبرز والاهم، كالإرهاب والذي يعد اهم معضلة للتحدي الأمني، حيث يكون مبني ومستند على أساس وجود مجاميع متواجدة في مناطق مختلفة من البلاد، ويقومون برسم خططهم لزيادة قوتهم العسكرية بواسطة جذب عناصر من جيش النظام السابق المنحل بموجب قرار (بول برايمر) وهذا التحدي العسكري الامني الاخر للامن الوطني العراقي، فغالباً ما يكون اولئك المنظمين من الجيش السابق من ذوي الخبرة والمهارة، فأصبح بإمكان المجاميع الإرهابية مواجهة القوات العراقية بين الحين والأخر وذلك من خلال الحصول على الدعم والتعزيز من الذين تضررت مصالحهم نتيجة سقوط النظام السابق، وتتضمن تلك المجاميع، مجموعة من البعثيين والمتشددين الدينيين ومجموعة من ضباط الأجهزة الخاصة المقربين من نظام الحكم السابق. وهؤلاء يمثلون خطراً عسكرياً له تأثير اكبر من التهديد الذي يمثله المتشددون الأجانب[5].

ومن ناحية أخرى، فأن التحدي الاخر الكبير للأمن الوطني العراقي من الناحية العسكرية والامنية، هو التدهور الأمني في العراق، نتيجة التدخلات بعض الدول وخاصة الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية والأمنية للعراق، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الوضع الأمني في العراق وتراجعه بصوره مستمرة، وهذا ما أشارت أليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2007 – 2010، والتي نصت: ((يأتي التحدي

الأكبر نتيجة التحول السريع الذي يوفر بيئة صحية للاستقطاب الديني والمذهبي والعرقي في مجتمع تعددي مما يزيد ذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية في العراق الجديد هذا من ناحية))[6].

انتشار الأسلحة بصورة كبيرة وسهولة الحصول عليها، هذا فضلاً عن أتساع ظاهرة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات الأمنية كل هذه الأمور أدت بشكل أو باخر إلى تردي وضعف المؤسسة الأمنية في العراق وشكل تحدياً وتهديداً للامن الوطني العراقي[7].

الأمر الذي أدى إلى ضعف وتراجع أداء القوات المسلحة في مواجهة التحديات التي يواجهها البلد بين الحين والأخر[8]؛ بسبب طبيعة تشكيل وحدات الجيش العراقي بعد عام 2003 التي تمت في ظل ظروف أمنية صعبة، والتي تتمثل بالخلافات السياسة الشديدة، والتطور المتنامي لأعمال التخريب ضد الدولة، يضاف إلى ذلك القرار الذي اتخذته سلطة الاحتلال المؤقتة المرقم 91 في 7/6/2003 الذي أدى إلى منح العديد من المناصب العسكرية والتي تصل إلى رتب عسكرية عليا بشكل غير قانوني، ومخالف للضوابط العسكرية[9].

وربما يعزو البعض اسباب ذلك؛ بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد احتلالها للعراق لم تكن تنوي بناء قوات أمنية عراقية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للعراق، بل أنها ركزت على استراتيجية عسكرية مفادها تأسيس وبناء قوات أمنية عسكرية وفقا لما تتطلبه الحاجة الوظيفية لسد نقص القوات الماسكة للأرض خصوصاً في المناطق التي تشهد تصعيداً للعمليات التعرضية ضد القوات الأمريكية المحتلة.

كما وقد أثرت وبشكل مباشر مسألة التسليح والتجهيز والتدريب على أداء وقدرات القوات الأمنية الأمر الذي انعكس وبشكل سلبي على قدرتها في مسك الحدود، حيث تشكل الحدود العراقية مع دول الجوار تحدياً وتهديداً كبيراً نظراً للظروف التي يمر بها العراق، وكان لطول الحدود العراقية مع دول الجوار وطبيعة

العلاقات الثنائية المتوترة وضعف قوات الحدود وعدم كفاءتها جعلتها ممراً ومنطلقاً لتدفق الإرهابين العرب و الأجانب نحو العراق[10].

كما ويمكن القول بأن الأحداث على الساحة السورية وتداعياتها الخطيرة نتيجة انهيار منظومتها الأمنية، ونظرا لطبيعة الحدود المتجاورة بين البلدين أعطى للإرهاب المرونة فجعلها ساحة عمليات مشتركة أثرت تأثير كبير على الوضع الأمني في العراق.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول، بان هنالك ثمة أسباب فنية تتعلق ببنية وأستحضارات المؤسسة العسكرية من جانب، وأخرى موضوعية حكمت أدائها العام والتي أفضت بالنتيجة إلى ما ألت أليه الأمور بسقوط الموصل وما أعقبها من تداعيات خطيرة على الأمن الوطني العراقي ومن أهمها[11]:

1- حالة الانفلات الأمني: وهذه احدى أسباب تمدد تنظيم (داعش) الإرهابي داخل الأراضي العراقية وقد نتجت حالة الانفلات الأمني عن الغزو الأمريكي للعراق، وحل الجيش العراقي مما مهد لتوغل الإرهاب في العراق وتهديده لكل مؤسسات الدولة والشعب.

2- الأزمة في سوريا: فنتيجة لامتداد القتال في سوريا إلى ما يتجاوز الاربع سنوات، حيث ظهر (داعش) في سوريا عام 2013 وهي بعيدة كل البعد عن أهداف الثورة السورية، وان هذا التنظيم الإرهابي قد سيطرة على مناطق حيوية حدودية في سوريا يستطيع من خلالها تلقي التمويل والأسلحة والتدريب الكافي لشن هجومهم في مناطق أخرى وهذا ما حدث في العراق.

3- الخلافات الطائفية والسياسية في العراق حيث شهد العراق بعد عام 2011, مجموعة من الأحداث الساخنة بين الحكومة العراقية واطراف أخرى منها العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأكراد على خلفية بعض القرارات التي اتخذت بين الطرفين بخصوص الصلاحيات كل طرف وكاد هذا الاختلاف أن يؤدي إلى نشوب معارك في كركوك، هذا فضلاً عن المظاهرات التي شهدتها المناطق الغربية في العراق والتي استمرت لغاية دخول تنظيم (داعش) الإرهابي واستغلال هذا التنظيم

ثغرة الخلاف بين الحكومة الاتحادية وبعض المحافظات أذ وفرت له هذه البيئة المناخ المناسب لدخول إلى العراق[12].

4- عدم الانسجام بين الحكومة المحلية في نينوى والحكومة المركزية، فلكل من الحكومتين أجندة تختلف الواحد عن الأخرى[13].

ومما تقدم يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب والتي كانت هي الأساس وراء تراجع أداء القوات العسكرية الامنية، في مواجهة التنظيمات الإرهابية في الآونة الأخيرة ولعل أهمها[14]:

1. تولي القيادات غير المؤهلة على المؤسسة العسكرية وغير المنسجمة في أدائها ما أفضى وبشكل واضح إلى ضعف منظومة القيادة والسيطرة على القطعات.
2. ضعف تدريب القطعات، بل وربما انعدامه أحياننا سبباً رئيسياً في تراجع المهارات القتالية الفنية والبدنية التي تتطلبها المعركة.
3. تدني الروح المعنوية في قطعات الجيش بشكل واضح وفقدان إرادة القتال، أكسب العدو ميزة قتالة عالية تتمثل بتراجع القطعات إمام هجماته وأن كانت تتم في أعداد قليلة كما حصل في الموصل.
4. الفساد الذي نخر جسد المؤسسة العسكرية، وتلبس سلوك القادة والأمرين في قاطع عمليات نينوى، فتحول القادة للعمل على الإفادة من مواقعهم وامتيازاته.
5. ضعف الثقة الشعبية بقوات الأمن العراقية إلى حد بعيد نجم عن سوء تصرفات هذه القوات أزاء السكان المحليين، ما خلق بيئة عمل عدائية في أواسط السكان أزاء قوات الجيش.
6. العجز عن تثبيت وزراء للدفاع والداخلية الأمر الذي اثر وبشكل سلبي على القوات الأمنية بصورة عامة و الجيش العراقي خصوصاً.
7. تصريحات بعض السياسيين التي لعبت دوراً كبيراً في تراجع أداء وعمل المؤسسة العسكرية.

8. المحاصصة في المؤسسات الأمنية، قد أضعفت من مستوى القوات الأمنية على الرغم من أن الولايات المتحدة حرصت في مشاوراتها مع القوة السياسية على أن تبتعد وزارتي الدفاع والداخلية عن المحاصصة[15].

اولاً: غياب الاستراتيجية العسكرية وظهور تنظيم داعش الارهابي

لقد برز تنظيم (داعش) الإرهابي في الساحة العراقية بعد أن ظهر في الساحة السورية واستفاد من الدعم الكبير الذي قدم له من قبل كثير من الدول الإقليمية والعالمية بحجة مواجهة النظام السوري الذي سرعان ما تغيرت وجهته الحقيقة نحو العراق وتجربته الديمقراطية، فكانت حرباً شرسة خاضتها جميع الأجهزة الأمنية، وتحدياً كبيراً للأمن الوطني العراقي، حيث كانت تداعيات هذا التنظيم خطيرة امتد تأثيرها إقليمياً ودولياً خصوصاً بعد أن توضحت الصورة الحقيقة لتنظيم (داعش) الإرهابي التي لا تمثل ديناً ولا طائفة[16].

اضافة الى تأثير احداث سوريا، فهناك اسباب عديدة ادت الى ظهور تنظيم داعش كان ابرزها تأثير الاحتلال الامريكي، وهشاشة الدولة العراقية الفتية، اضافة الى الفساد المتفشي في مفاصل الدولة العراقية، ولعل الفساد المالي هو الذي انهك الدولة واوصلها الى مرحلة الوهن ولولا الفساد لاستطاع العراق ان يبني وينمي منظومته العسكرية والامنية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الميزانيات الانفجارية التي كان يعتمدها في كل عام لكن غياب الوعي الحقيقي وضعف المركزية الادارية للسلطة وتداخل عمل الاحزاب مع اجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية ادى الى استفحال ظاهرة الفساد وظهور مافيات السياسة، وان هذا الشكل من الفساد لم يؤدي الى عرقلة عملية التنمية فحسب بل ساعد ايضاً على تمويل عمليات الارهاب وتهديد الامن الوطني، اذ ان الكثير من الانشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة والارهابية كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في نص تصريحات السفارة الامريكية في بغداد وتقرير اجهزتها المخابراتية، وقدر حجم

الفساد وتكاليفه على العراق سنوياً بأكثر من 4 مليار دولار اي ما يمثل حوالي 8% من حجم الناتج القومي الاجمالي، وتلك المبالغ الهائلة تذهب الى تمويل العمليات المسلحة، وهي عبارة عن اتاوات وعمليات ابتزاز، لكن النسبة الاكبر منها هو عوائد تهريب النفط الى الخارج، اذ يمثل هذا الشكل من الفساد الخطر الحقيقي على امن الدولة الوطني وهو ناتج من ضعف الوعي السياسي، والاعظم من ذلك ان من يتورط به هم بعض المسؤولين العراقيين والذين يوفرون الدعم للجهات ارهابية مسلحة بعوائد سنوية تقدر بنحو مائة مليون دولار سنوياً[17].

ان المثال الحي لنتائج الفساد الكارثية على العراق هو ما حدث في الموصل ثاني اكبر المدن العراقية، فنتيجة للفساد وقلة الوعي كان جميع مدراء الدوائر الحكومية تقريباً متورطون في دعم الارهاب مقابل بقائهم في مناصبهم وابعاد منافسيهم تحت تهديد الارهابين المنتفعين من اولئك المدراء وكبار شخصيات الامن وحتى ضباطاً في الجيش من اجل مصالح شخصية وسياسية[18]، وحسب احد التقديرات، فأن دخل تنظيم داعش الارهابي الشهري من تلك الاتاوات اضافة الى الدعم المقدم لها من شركات البناء والمقاولات وشركات الهواتف الخلوية والمطاعم وغيرها كان يبلغ حوالي 8 ملايين دولار، من هذا الدعم استطاع تنظيم داعش توفير الاموال والاسلحة لمقاتليه، وبالتالي سقوط الموصل وبعض المدن العراقية في قبضته[19].

السبب الرئيس الثاني لظهور داعش وسيطرته على المدن كان لغياب الاستراتيجية العسكرية؛ ذلك ان الاستراتيجية العسكرية هي احد اهم اركان بناء الدولة العراقية وحماية المجتمع وصيانة الامن الوطني، والاستراتيجية العسكرية لا تعني القوات المسلحة وحدها بل الى جانبها فن الادارة السياسية والعسكرية لهذه القوات وهي الى جانب موارد البلاد الرئيسة الاخرى فانها تعمل على تحقيق الدفاع عن البلاد وحماية مصالحه في السلم والحرب وبذلك فان استخدام القوة لا يكون الوسيلة الرئيسة للدفاع عن الدولة وحماية مصالحها بل انه يكون اخر وسيلة من وسائل الدولة السياسية يلجأ اليها عند عجز بقية الوسائل في الدفاع عن البلاد.

فبعد ان انهارت المؤسسة العسكرية بالكامل عام 2003، وبعد تشكيل الدولة العراقية الوليدة من رحم الاحتلال المشرعن، بدأت الاستراتيجية العسكرية العراقية ساعية الى لملمة جراحها وبناء ذاتها من جديد تارة، والاندفاع نحو اكتساب جهد وعزم استراتيجي تارة اخرى، مستفيدة من خطة فرض القانون التي جعلت القوات الامنية والعسكرية العراقية في واجهة التقدم والتحدي من اجل ترميم الامن داخل البلاد[20]، فتألفت قوات الامن العراقية بتعداد بلغ نحو مليون جندي وشرطي (350 الف جندي 650 الف شرطي)[21]، هذا العدد الكبير من القوات يدعو للاطمئنان من الوهلة الاولى لكن الشيء المؤسف انها تتحرك بدون استراتيجية عسكرية مدروسة، اضافة الى ان عناصر الوهن والضعف فيها تتلخص بالاتي:

1. تأثير قوات الاحتلال الامريكي على تشكيل الجيش العراقي واقحامه في المدن بدل مسك الحدود الخارجية مع دول الجوار، وكأنما شكل الجيش لاغراض الامن الداخلي، وعكست هذه الحقيقة هدف ومصلحة الاحتلال من بقائه حامياً داخلياً، فالخطر يكمن في عدم القدرة على تصور النتائج في غياب قوة نظامية على محاور الحدود اذا وقع عدوان على العراق، وبهذا فان اطالة مدة انشغال الجيش بالامن الداخلي كانت على حساب اعداده القتالي الميداني والمعنوي واضاعة الفرصة من تعزيز قيم الضبط والتقاليد العسكرية في منتسبيه[22].

2. ينتاب عمل القوات الامنية والعسكرية عدم الاستقرار، فمثلاً بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدينة الفلوجة عام 2014، لم تعر اجهزة الامن والقيادة العسكرية اهمية بحجم الكارثة التي ستقع نتيجة ذلك، وارادت استخدام الة الاعلام للقضاء على تلك الهجمة الارهابية فتناقلت المواقع مشهداً من الجو يظهر كيف يجري استهداف الارهابيين والتخلص منهم بواسطة صواريخ جوية، تلك المشاهد صحيح انها كانت ترفع الروح المعنوية الا انها لم تنجح في التخلص من خطر التنظيم، وسرعان ما ظهر ان الشريط المصور ليس في العراق وانما في افغانستان وكان في الواقع لطائرات حربية امريكية تطلق الصواريخ على مقاتلي طالبان، فمحاولة اختراع انتصارات وهمية للجيش العراقي اظهر فيما بعد ضعفاً حقيقياً فيها[23].

3. ادى غياب الاستراتيجية العسكرية وتجاهل شروط ومميزات القيادة الواعية في اختيار القادة والامرين لقيادة التشكيلات والوحدات، واسناد القيادات على اسس حزبية وطائفية وعشائرية وتكتلات قوى، الى سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية، لمدة قاربت على الثلاث سنوات، وفشلت القوات العراقية في استعادة السيطرة على تلك المناطق، لكون الجيش كان اشبه بجسد بلا رأس، لكن بعد ان تدخلت قوات مساندة لها كالقوات الامريكية والمستشارين الايرانيين، واشراك مجاميع كبيرة من الحشد الشعبي الملبي لنداء المرجعية، تمكن الجيش من المسك بزمام القيادة والسيطرة.

4. ادى غياب الاستراتيجية العسكرية والانضباط والعقيدة العسكرية، مع العلم ان اهم مصدر لرفد الجيش بالمقاتلين هو الشعب، الا ان الدور الذي قام به الجيش بالدفاع عن الامن الداخلي وترك الامن الخارجي ولد شعوراً بالمرارة لدى المواطنين، خاصة بعد تدهور الحالة الامنية وزيادة التوترات الطائفية، فقد ازدادت الهجمات الانتحارية والمفخخات والاغتيالات والجرائم ما جعل عام 2014 الاكثر دموية في العراق[24]، سرعان ما عادت الثقة شيئاً فشيئاً بعد الانتصارات التي تحققت مؤخراً على تنظيم داعش الارهابي.

واخيراً ومن اجل وضع استراتيجية عسكرية قوية كان يجب ابعاد العمل الحزبي في المؤسسات الامنية والجيش خاصة، وان تتم الاستراتيجية بغياب العنصر الاجنبي في المعادلة والاعتماد على قدرات الدولة العراقية، ووفقاً للقدرات والامكانات الفنية الصادرة عبر الدراسات الميدانية التي تقيم الاداء الامني للقوات العراقية ولابد من العمل مع الجامعات ومراكز الابحاث المتخصصة في هذا المجال لتطوير وتدريب القدرات والقيادات الوسطى ومحاولة اطلاعها عبر ورش العمل على التقنية الحديثة والمعاصرة في مجال التخطيط الاستراتيجي العسكري[25].

ثانياً: مدينة الموصل واهميتها الاستراتيجية

تتسم الموصل بموقعها الجغرافي المميز وبغناها بالعديد من الموارد الطبيعية والثروات الاستراتيجية من النفط والغاز وهو ما جعلها ذات قيمة عليا لداعش، فقد حاول ان يتمسك بها قدر المستطاع الا ان داعش كان مدركاً بانه خاسر على المدى البعيد، ذلك ان استعادة الموصل سيعني كثيراً من التحولات الايجابية للامن الوطني العراقي، كما سيعني استعادة الدور القتالي للجيش العراقي وطي صفحة مؤلمة في تاريخ العراق المعاصر.

وتختلف أهمية مدينة الموصل من طرفٍ إلى آخر بحسب مصالح كلٍّ منهم في المدينة، والمكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال المشاركة في المعركة وتقديم الضحايا وتكبُّد الخسائر؛ ولا تقتصر أهميتها على الأطراف المحلية بل تتعدى إلى أطرافٍ إقليميةٍ، إيران وتركيا، وأطرافٍ دوليةٍ يُمثلها التحالف الدولي للحرب على تنظيم الدولة الذي تُشكل له المدينة أهمية استثنائية، خاصةً الاهتمام الأميركي–الفرنسي المشترك الذي ظهر مؤخرًا في مؤتمر وزراء خارجية ودفاع دول التحالف الدولي قرب العاصمة واشنطن يومي 20 و 21 يوليو/تموز 2016.

والموصل هي ثاني أكبر مدن العراق بعد العاصمة بعدد سكانها، الذي تُشير تقديرات وزارة التخطيط العراقية إلى أنَّ عدد سكان محافظة نينوى وصل إلى "حوالي 3 ملايين و 524 ألف نسمة" عام 2013، أما عدد سكان مدينة الموصل، مركز المحافظة، فتُشير معظم التقديرات إلى وجود أكثر من مليون نسمة يعيشون داخل المدينة[26].

كما تأتي أهمية مدينة الموصل من موقعها الجغرافي الذي يُشَكِّل نقطة تلاقٍ لمصالح استراتيجية مستقبلية لإقليم كردستان الذي يبني اقتصاده ويقيم علاقاته التجارية مع الخارج بشكل شبه مستقل عن الحكومة، فالموصل على مفترق طرق التجارة البينية بين إيران وتركيا وسوريا، اضافة الى ان هناك اطماع تاريخية تركية في مدينة الموصل، اعيد التفكير بها بعد سيطرة داعش الارهابي على المدينة، اذ عدت تركيا الموصل مصدر قلق تركي لإمكانية ان يستفيد حزب العمال الكردستاني، المصنف في اعلى قائمة الارهاب التركية، من مناطق شمال الموصل وخصوصاً في

سنجار التي اتخذ منها حزب العمال قواعد لمقاتليه، مما اعتبرته تركيا اكبر تهديد لامنها الوطني، مع اتساع نفوذ (وحدات حماية الشعب) وهي مليشيات كردية سورية قريبة من حزب العمال، مما يسهل عملية التواصل بين المقاتلين الكرد في شمال العراق وسوريا مع المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا[27].

ثالثاً: الاوضاع السياسية والامنية لمدينة الموصل قبل 9 حزيران 2014

تميزت الاوضاع السياسية في الموصل قبل سقوطها بيد تنظيم داعش بالتوتر الشديد نتيجة فقدان الثقة بين المواطن والحكومة من جهة وبين الحكومة المحلية والحكومة المركزية، من جهة اخرى، وبما ان ملامح الثقافة السياسية الموجودة في البيئة العراقية تتمثل بحالة من الركون الى العنف والشخصية العنيفة والفكر الذي يحمل ملامح العنف في مخرجاته المتشددة، اضافة الى ضعف او غياب الوعي السياسي، ما انتج او دعم تنامي مظاهر العنف السياسي والارهاب الفكري بجميع اشكاله المتصلة بجملة عوامل مجتمعية توفر لوجوده او لزواله البيئة الموضوعية المناسبة والتي كان لها دور في خلق حالة من غياب الحريات العامة او التضييق عليها وارهابها وتهميش الممارسات الديمقراطية وهيمنة نزعات القمع والاقصاء السياسي ومصادرة النشاط السياسي الفتي غير الخاضع للكيانات الهرمة. ومن تلك الاثار وحسب القواعد العامة هو ما دفع الحراك الاجتماعي الى التعبير عن نفسه خارج القواعد المألوفة للسياسة (العنف المسلح)، وظهور ثقافة تتسم بعدم الاستقرار والتباين بين شرائح ومكونات المجتمع وهذا ما ادى الى ظهور من يشدد على العوامل الثقافية والدينية الضيقة من قبيل انتشار افكار الغلو والنزعات العقائدية المتطرفة والتي ادت الى ضعف الولاء والانتماء للهوية الوطنية[28].

فعدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار واختلاف الايديولوجيات السياسية، من اهم مميزات الوضع العام في الموصل قبل 10 حزيران

2014، والتي مهدت الطريق لغياب الوعي والتشتت المجتمعي وظهور افكار الغلو والتطرف الطائفي، ما هدد الامن الوطني للدولة العراقية.

ومن المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد السياسي، وتطبيقها على وضع الموصل قبل احداث 10 حزيران هي[29]:

1. عدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، نتيجة التهديدات التي كان يمارسها داعش.
2. عدم وجود الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة، نتيجة الإحساس بالاقصاء، وعدم وجود حالة من التفاعل بينهم وبين عناصر المؤسسة العسكرية.
3. وجود جماعات مصالح قوية داخلية او خارجية تؤثر على النظام السياسي، ووجود اكثر من جهة متناقضة تقدم الدعم.
4. ضعف نفوذ السلطة التنفيذية وفقدان الثقة.
5. تقليل من هيبة القضاء وعدم نزاهته، اذ تفشت فيه مظاهر الفساد.
6. عدم وضوح الاهداف وتعارضها داخل مؤسسات الدولة، نتيجة التحزب والمحاصصة الطائفية داخل تلك المؤسسات.

اضافة الى ذلك فانه يمكن القول بصورة عامة ان غياب القيادة السياسية الواعية اوقع العراق باكمله في دائرة الصراعات وعدم التوافق حتى على رموز الامن الوطني العراقي المتمثل بوزيري الدفاع والداخلية، وبقي المنصبين شاغرين لفترة نتيجة للخلافات السياسية، وكانت تلك الخلافات هي انعكاس لغياب الوعي السياسي لدى القادة السياسيين، وتبعيتهم لدول خارجية. وانعكاساً للصراع السري على السلطة في العراق بين الولايات المتحدة وايران والذي يقوده المفوضون المحليون من القادة السياسيين[30].

وبما ان المجتمع في نينوى والموصل خاصة هو اشبه بعراق مصغر وان تأثير ما يقع على العراق يقع على الموصل، ومعلوم ان العراق شهد في ضوء التحولات السياسية، قيادات سياسية انطلقت من مكونات قومية ومذهبية متعددة مما ادى الى

تعدد الرؤى والتصورات السياسية فكل قيادة سياسية تمثل مكوناً سياسياً او اجتماعياً، ذهبت الى تحقيق مصالحها على حساب المكونات الاخرى، بعيداً عن الهوية الوطنية العراقية، وبما ان المجتمع العراقي يتسم بتعددية مجتمعية مكثفة تقوم على اساس عرق ديني طائفي وعشائري[31]، فان احد اهم التحديات الجوهرية التي يواجهها العراق يتمثل بغياب او ضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسة التي تتمثل بالشيعة والسنة والكرد، على رؤية موحدة للعمل في العراق بعد عام 2003 بما يعنيه ذلك غياب التوافق في ما بينها بشأن بعض القضايا الرئيسة، كما ظهر عامل اخر اسهم الى حدما في ضعف وغياب التوافق السياسي وقد ظهر هذا العامل بوصول مجموعة من القيادات السياسية العراقية الى السلطة وفي ظل غياب مؤسسات عسكرية وبيروقراطية قوية اتسمت بثلاث سمات رئيسة، الاولى الافتقاد الى الخبرة في التعاطي مع المواقف والازمات السياسية الداخلية والاقليمية والدولية، اما الثانية فهي سيادة عراقيوا المنفى ومزدوجي الجنسية، وتمثلت السمة الثالثة بانعدام الثقة بين اطراف القيادة الجديدة في العراق والامر ازداد سوءً بعد تداعيات العنف المذهبي[32].

اضف الى ذلك تصاعد الخلافات بين السلطات التنفيذية والتشريعية، وعدم انسجامها في ادارة المهام المناطة بها؛ بسبب تأثير المحاصصة في كل شيء على حساب التنمية، وتلك الخلافات اوهنت الدولة ومؤسساتها، وبدل ان يكون وعي القيادة هو العنصر المهم والحاسم في ابعاد الخلافات وكسب الشرعية، ادى غياب الوعي الى تأجيجها والابتعاد عن تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والقضائية[33].

اذ ابتعدت النخب السياسية عن تطبيق القواعد الموضوعية في التحول الديمقراطي وعملت في اطار التصارع وليس التنافس الانتخابي، فكانت احد اسباب عدم الاستقرار السياسي، وهذا نتيجة للظروف التي ولدت منها المحاصصة السياسية والابتعاد عن معايير الكفاءة والنزاهة والتكنوقراط في بناء النظام السياسي، والاعتماد على احزاب وقيادات تمثل مكونات ولا تمثل هوية عراقية، وغياب القيادة الواعية دفع بتلك الاحزاب ورؤساء الكتل الى تعزيز حالة الانقسام الاجتماعي عبر خطابات موجهة لمكوناتهم التي يمثلونها، وبذلك انتقلت الصراعات السياسية الى الجماهير وتحول

الصراع من سياسي الى اجتماعي مثل العنف احد ادواته، ومن ثم شكل تهديداً حقيقياً للامن الوطني[34].

اما على مستوى الاداء الحكومي للسلطة التنفيذية فلم تظهر ملامحه الايجابية بصورة واضحة على الساحة العراقية اذ لا يوجد استقرار امني، اضافة الى انتشار الفساد الاداري والمالي، وارتفاع في مستويات البطالة مما اثار القبول الشعبي العام للنظام السياسي وادائه الضعيف في معالجة المشكلات، وغيابها التام عن هموم المواطن بل حتى وصل الامر ان مؤسسة الرئاسة بقيت لدورتين غير فاعلة وشبه خالية بسبب مرض رئيس الدولة، اما مجلس الوزراء فمنذ نفاذ الدستور لم يحقق واجباته التنموية والامنية[35]، وبقي الشعب ينتظر الوعود بلا تحقيق، وادى كل ذلك الى ازاحة قيم المواطنة الضعيفة اصلاً لصالح الهويات الجزيئة وتعميق الهوة بين المشتركات وبين عوامل الفرقة، لتظهر في العراق ثلاث مستويات من الهويات الاولى (الطائفية الدينية)، وهي الطاغية بعد الاحتلال، والهوية الثانية (القبلية والعائلية)، والتي ظهرت نتيجة لضعف قدرة الدولة على تطبيق القانون مما دفع الافراد للبحث عن الحماية التي فقدوها، اما الهوية الثالثة (الهوية الوطنية) الجامعة لكل فئات الشعب والمجتمع فكانت هي الهوية الاضعف لحد الان[36].

وعلى مستوى الاحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية، فقد استندت تلك الاحزاب الى الطابع النفعي لذا اصبح السلوك السياسي فئوياً بدل ان يكون واعياً وطنياً، مما ادى الى غياب النشاط السياسي ذي البعد الايديولوجي الوطني وتحوله الى حالة نشاط قبلي وطائفي وهو انعكاس لقيم اجتماعية اساسها الولاء للمكونات الاجتماعية على حساب الدولة وهذا مما يقف حائلاً نحو التحول للنظام السياسي الديمقراطي والذي يحتاج لتعزيز قيم كالمواطنة والتسامح والحوار وقبول الاخر وان غياب هذه القيم ادى الى تعزيز الكثير من الظواهر الطائفية والمذهبية والقومية التي تضعف الوحدة الوطنية، وتؤدي ازمة الهوية الوطنية الى اثارة العنف الذي يعد من اهم مهددات الامن الوطني للدولة[37].

ولعل ضعف الهوية والوعي السياسي لدى الافراد، بل وتدهورها في احيان كثيرة مرده الى ان القيادات السياسية لم تلتف حول رؤية موحدة لعراق موحد بل ان كل فريق اتجه لعرض وطرح رؤية سياسية للعراق مما ادى الى تزايد التجاذبات السياسية التي اخذت تهدد استقرار العراق وامنه الوطني؛ لانها كانت تتحول احياناً الى صراعات مسلحة على مستوى الشارع العراقي وان كانت محدودة الا انها بالنتيجة تعكس عدم الاتفاق على رؤية موحدة للعراق، كما ان العامل الاخر الذي اوجدته حالة الفراغ السياسي والمؤسسي في العراق دفع قطاعات كبيرة من العراقيين الى التشبث بانتماءاتهم الفرعية بحثاً عن الامن والحماية مما افسح المجال لبروز دور سياسي واجتماعي لتكوينات جديدة تمثلت بالعشيرة، خاصة وان سلطات الاحتلال استعانت بعدد من شيوخ العشائر لإدارة بعض المناطق والمدن العراقية[38]، وتمثلت هذه الظاهرة بتأسيس المجالس والروابط العشائرية وهذا بدوره يعكس الانقسام والضعف الناجم عن انشطار العديد من العشائر ورغبتها في الوصول الى صناعة القرار والتأثير فيه وفقاً لمصالحها الضيقة وليس لمصلحة الدولة، وهذه الظواهر استفاد منها الاحتلال من اجل توظيفها سياسياً في اضعاف مراكز القوى المعارضة وانشاء مراكز بديلة مؤيدة لها، وهو بدوره ادى الى تمدد دور نفوذ العشائر في بعض التنظيمات السياسية كالاحزاب، والتي اصبح فعلها امتداد لهذه التكوينات واضعف من قدرتها على استقطاب المواطنين استناداً الى الاطر الفكرية وبرامج السياسة الوطنية[39].

كل تلك الظروف والاحداث كانت ممهدات لحالة الفوضى التي عانى منها المجتمع العراقي ككل ومدينة الموصل على وجه الخصوص اذ كانت فيها الاحداث حاضرة منذ البداية حتى انتهت بسقوط المدينة ودمار تاريخها وانشطارها عن الوطن لثلاث سنوات عجاف.

رابعاً: احتلال داعش الارهابي لمدينة الموصل

لقد ادى غياب الاستراتيجية العسكرية للجيش العراقي وضعف الوعي السياسي للموطنين، الى سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدينة الموصل، ثاني اكبر

مدن العراق، فبعد ثلاثة ايام من الاشتباكات والعمليات العسكرية، انسحبت جميع القطعات العسكرية فجأة من الموصل، ليحتل التنظيم الارهابي المدينة بأكملها في 10 حزيران عام 2014، بقوة قوامها 1300 مقاتل ارهابي، وبالرغم من ان العراق يملك جيشاً مؤلفاً من 350 الف جندي انفقت الدولة العراقية عليه 41,6 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الاخيرة من سقوط الموصل اي منذ عام 2011، لكن هذه القوة انسحبت وتركت معداتها وتجهيزاتها العسكرية على امتداد الطرق المؤدية الى اقليم كردستان العراق(40).

لقد بدى الوهن والضعف طاغياً على تلك القوات المنسحبة، لكن اسبابها كانت معروفة، من غياب العقيدة العسكرية، وفساد عقود التسليح والتجهيز، لان النجاح العسكري لاي خطة عسكرية لا يعني انك حققت الهدف الاساسي لخطتك بل لابد ان تعزز وتستدام بالمنجز السياسي ذو البعد الاستراتيجي وان يستطيع صانع القرار ان يحقق الاجماع الاستراتيجي لبناء مشروع الدولة العراقية الجديدة والا تظل الرؤية التقليدية هي الحاكمة لموضوع الامن مقابل فقدان الاستقرار والخسائر في الارواح والممتلكات.

ونتيجة لذلك عاشت الموصل ثلاث سنوات من الظلام والارهاب والقمع ضد الاهالي من قبل التنظيم المحتل كانت نتائجها كارثية فقد ذهب ضحية القمع الارهابي المحتل نحو 6 الاف مدني اعدمهم التنظيم الارهابي بتهم مختلفة تراوحت بين التعاون مع القوات الامنية والتخابر مع جهات خارجية، اضافة الى 4 الاف ضحية نتيجة العمليات العسكرية والقصف الجوي اثناء التحرير.

المبحث الثاني: التداعيات الامنية للاحتلال الارهابي والاستعدادات العسكرية للتحرير ورهانات القوى المحررة

تشكلت بعد احتلال داعش لمدينة الموصل ازمة سياسية، رافقتها ازمة انسانية كبرى، مثلت اكبر صدمة للمجتمع العراقي من حيث تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن حيث عدد القتلى، وعدد النازحين والمهجرين، وطول الفترة التي قاربت على الثلاث سنوات ولم تنته بعد بصورة كلية، ولعل ابرز العوامل التي كانت وراءها هي:

1 . الخلافات السياسية المستمرة والازمات التي شكلت صورة العملية السياسية العراقية وعدم تمكن الاطراف السياسية من تحقيق مصالحة وطنية ملموسة.

2. عدم الاجماع على المصالح العليا للدولة في قضايا مهمة مثل تسليح الجيش وبناء القوات الامنية والشرطة على اسس وطنية ومهنية تردع التهديدات الامنية الداخلية والخارجية.

3. خلافات القوى السياسية والحزبية فيما يخص دخول الجيش للمدن ومحاولة سحبه بدون استراتيجية مرافقة لملئ الفراغ الامني، يضاف اليها الفساد الاداري والمالي الذي انهك الجيش في المناطق المختلفة ذات التوترات المتصاعدة، وبدأت تتسع مساحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الامنية حتى اوجدت حالة عدم الشعور بالمسؤولية من قبل افراد الجيش وظهرت ظاهرة ما يسمى بالجنود والمراتب الفضائيين، وهم افراد القوى الامنية المتسربين من اداء الواجب مقابل دفع نصف رواتبهم للضباط

والقادة الامنيين، اضافة الى الاسماء الوهمية التي يتقاضى الضباط والقادة الامنيين رواتب بأسمائهم الوهمية.

4. الفساد داخل المؤسسة العسكرية اذ كانت اغلب الاموال التي ترصدها الحكومة في مواجهة الارهاب وترصدها كموازنات عسكرية وامنية للتسليح والتدريب وشراء المعدات اما ان تنهب او يتم التعاقد على نوعيات رديئة خارج الخدمة.

5. الازمة السورية التي تفاقمت يوماً بعد يوم وتأثيرها على العراق بعد ان فرضت الجماعات الارهابية سيطرتها على مناطق الحدود المحاذية للعراق[41].

كل تلك الاسباب اضافة الى اسباب اخرى شكلت بمجملها واقع الازمة الانسانية التي رافقت دخول تنظيم داعش محافظة نينوى ومركزها مدينة الموصل، وما تشكلت بعدها من تداعيات خطيرة لازالت اثارها رغم مرور 3 سنوات على دخول داعش مدينة الموصل، وبدت بوادر انتهائها تلوح في الافق بعد الانتصارات التي حققها الجيش العراقي والقوات الامنية بتشكيلاتها كافة.

اولاً: الازمة الانسانية (التهجير والنزوح)

تشكل الحدث الابرز لوقوع ازمة انسانية، منذ تاريخ 10 حزيران 2014، ودخول تنظيم داعش الى محافظة نينوى، بازمة النزوح والتهجير، وان لم تكن هذه الازمة هي الاولى بعد الاحتلال الامريكي للعراق وظهور التنظيمات الارهابية المتطرفة، الا انها كانت الاعنف اذ اشارت المنظمة الدولية للهجرة الى ارقام كارثية وهي بطبيعة الحال اقل من العدد الحقيقي، وقد تم الاعلان عن 3206736 (ثلاثة ملايين ومئتان وستة الالاف وسبعمائة وستة وثلاثون) نازح عراقي، أي حوالي 534456 عائلة، وهذه فقط محصورة في المدة من شهر كانون الثاني 2014 الى 29 ايلول 2015؛ لذلك وصفت هذه الازمة بانها الاكبر في تاريخ العراق الحديث اذ لم يشهد العراق مثيلاً لها الا في عام 1258م بعد احتلال المغول لبغداد[42].

ولم يتوقف الامر على ازمة النزوح وانما رافق ذلك ازمة الهجرة والتهجير القسري من مناطق سيطرة داعش نحو مناطق اكثر امناً، وكما هو معلوم فأن اختلاف

المهاجر عن النازح في ان المهاجر هو الذي ينتقل من مكان الى اخر من اجل العيش في بلد مختلف اكثر من سنة، ويتعدى بذلك الحدود الجغرافية لبلده، وكانت تلك المشاهد للنزوح والتهجير والهجرة مستمرة يومياً، اذ بدت في اول الامر حركة هجرة للتركمان من تلعفر الى مناطق اكثر امناً خارج العراق وخصوصاً في تركيا، كذلك تهجير قسري للمسيحيين، واعقبه هجرة للشبك والايزيديين وبقية اطياف العراق تباعاً، وان ما يمثل الازمة الانسانية ليس موضوع الهجرة والنزوح فحسب، بل مستوى الجريمة الوحشية للارهاب وحجم الانتهاكات وبشاعة صورها والمأساة الانسانية التي رافقت الاسر النازحة والاضرار الجسيمة التي لحقت بالمحافظة خاصة وبعموم العراق شعباً ونسيجاً اجتماعياً[43].

ثانياً: رهانات القوى المحررة والاستعداد لتحرير الموصل

تتميز الاستعدادات لمعركة الموصل بطابعين، فمن جانب هناك اتفاق عام بين القوى المناهضة لتنظيم داعش على خوضها لكن من جانب آخر تتناقض رهاناتها تناقضا قد يضر بسير المعركة أو يخدم تنظيم داعش بدلا من الإضرار به. اذ اصبح هناك جدل لأطراف عراقية وأخرى إقليمية ودولية أبدت اهتمامًا استثنائيًا بمعركة استعادة الموصل، بخلاف غيرها من المعارك ضد تنظيم داعش لتعيد الاحداث نفسها كما في السابق.

فمنذ البداية ارتبط تأثير القوى الاقليمية والكبرى بالعمليات التي تجري داخل اقليم الدولة الجغرافي وذلك من خلال تسهيل عمليات التسلل للعناصر المعادية بهدف القيام باعمال التخريب والقتل واستخدام السلاح في زيادة التوتر مستغلين في ذلك الاوضاع الداخلية واللعب على المشكلات العرقية والطائفية لاسقاط واضعاف النظام السياسي، فالاوضاع الداخلية ساعدت على التدخل الخارجي، مثل وجود شرائح مهمشة مما جعلها تلجأ الى العنف كطريق للتعبير والاحتجاج، اضافة الى وجود فراغ امني كبير بعد تفكيك مؤسسات الضبط وغياب كامل للوعي السياسي والامني مما دفع الافراد الى ان تكون اداة لتهديد الامن في البلاد.

وظهر تأثير القوى الخارجية على الامن الوطني بصيغ تقديم الدعم المالي والاعلامي والتدريب وزج المجاميع الارهابية الى العراق، واذكاء روح الطائفية والمذهبية والقومية، وهذا كله نتيجة الاحتلال الامريكي الذي اوجد فراغاً امنياً كبيراً، منذ اتخاذ قوات الاحتلال قرار حل الجيش والاجهزة الامنية، فأشيعت الفوضى ومهدت الارضية الخصبة للعناصر غير المنضبطة[44].

وتنوع تدخل القوى الاقليمية والدولية من حيث الاهداف والشكل والدعم، وكان اخطرها التدخل الاستخباراتي من خلال اختراق اجهزة الدولة العراقية وعلى الاخص الاجهزة الامنية وتحكمها في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة السياسية العسكرية بما يخدم مصالح دولها، اضافة الى ان لتلك القوى الاقليمية والدولية اجندات متباينة تدفع بالقوى السياسية العراقية الى استغلال الاوضاع المتردية من اجل اضعاف بخصومها مما جعل مستقبل العراق يواجه تهديداً حقيقياً من قبل الدول الاقليمية والكبرى[45].

وبعد احتلال داعش لمعظم الاراضي العراقية، قبل استعادتها من قبل الجيش العراقي، وتحديداً في اب عام 2014، استبعد وزير الدفاع التركي عصمت يلماز تدخل بلاده عسكرياً في العراق لمحاربة مسلحي تنظيم داعش الارهابي، لافتاً الى ان بلاده غير منخرطة في الغارات الجوية الامريكية ضد مسلحي داعش في مناطق شمالي العراق (مدينة الموصل)، وتشير الشروط التي اعلنتها انقرة من اجل المشاركة في التحالف الدولي ضد التنظيم الارهابي تساؤلات حول النية الحقيقية لتركيا المترددة في مواجهة التنظيم المتطرف والانضمام الى التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة، على الرغم من نيل الحكومة التركية تفويضاً من البرلمان بهذا الخصوص وارتفاع الضغوط الامريكية عليها من اجل المشاركة في التحالف، الا ان تركيا كانت مصرة على شروطها وهي:

1. انشاء منطقة حظر طيران ومنطقة امنة في الشمال السوري.
2. ودخول قوات برية تركية الى الاراضي السورية.
3. وضرب النظام السوري بالتزامن مع ضرب داعش.

4. عدم تسليح الاكراد في سوريا والعراق[46].

من ذلك بدا واضحا ان تأثيرات تركية على العراق وتأثيرات ايران على العراق بعد عام 2003 بدت تتغذى على ردود الافعال والتفاعلات المتولدة من اعتبارات كل طرف لمصلحته دون مراعاة لمصالح الاطراف الاخرى، ولم يكن ذلك ناتجاً عن تطورات لاحقة لمدركات الاطراف المعنية بل هي ناتجة عن غلبة البعد الصراعي على تلك العلاقات، بحكم تناقض المصالح وحقائق تنازع الوجود كما تراها النخب الحاكمة لا كما تراها الشعوب.

فايران دولة لها استراتيجيتها ومصالحها العليا والخاصة والتي تسعى الى تحقيقها عن طريق التدخل في شؤون الدول الاقليمية ومنها العراق، ازداد تأثير ايران على العراق بعد احتلال داعش لاراضي عراقية اذ اكد نائب وزير الدفاع الايراني وجود تنسيق عسكري بين بلاده والعراق يسمح بموجبه تدخل ايران في حال تعرضت العتبات الدينية المقدسة في العراق للخطر، وقال (ان الولايات المتحدة وحلفائها قد تأكدوا ان تنظيم داعش والجماعات الارهابية قد فشلت في تحقيق اهدافها لذا فصلوا انفسهم عن التيارات الارهابية وشكلوا تحالفاً ضدها حتى يتبرؤا فيما بعد من جرائمه الارهابية)، واضاف (اننا نشعر بالاستياء من اي خرق امني لدول الجوار في المنطقة لان امن ايران مرتبط بامن المنطقة) مبيناً ان القوات المسلحة الايرانية تقوم برصد التحركات الارهابية في المنطقة[47].

ان التأثير الايراني في العراق، يمكن فهمه من خلال تاريخ العلاقات بين العراق وايران التي تميزت بالتذبذب والتوتر والعداء المتواصل منذ مدة تاريخية غائرة في القدم ولغاية العصر الحديث، فكان العراق سابقاً ساحه للصراع المتبادل بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، وتحت طروحات مذهبية[48].

وبعد عام 2003، ارتضت ايران ان يكون العراق ساحة نزال مباشرة مع الولايات المتحدة، واستغلالها التغيرات الحاصلة فيه لصالحها، واثبتت جولات المفاوضات بين الولايات المتحدة وايران والتي رعاها العراق سعيها لتقاسم النفوذ الأمريكي في الإقليم، وان ايران هي حاملة الميزان لاستقرار العراق، وانها صاحبة التأثير الأقوى والأوسع،

فقد اشارت معطيات الواقع العراقي وكما اكدت عليه التقارير العسكرية ان السلاح المستخدم في الهجمات المسلحة على القوات الامريكية والبريطانية يتم تهريبه من قبل المخابرات الايرانية لبعض الجماعات المسلحة، وكما المح البعض بان لديه ادله على حجم النفوذ الايراني في العراق وتدخله لدعم بعض الاطراف على حساب اطراف اخرى ما تسبب في عرقلة العملية السياسية الجارية في العراق[49]. ولا يخفى أيضاً، الاطماع الايرانية في محاولة السيطرة على بعض حقول النفط العراقية في الشرق والجنوب وكذلك السيطرة على بعض المناطق الحدودية الحيوية بين البلدين استغلالاً للوضع العراقي من المؤثرات البالغة الخطورة على العراق وامنه الوطني[50].

اما ما يخص الدول الخليجية ومن ضمنها كل من السعودية وقطر فيظهر التأثير، على العراق من خلال الدعم المباشر والغير مباشر لبعض القوى العراقية السنية، كما ظهر التأثير واضحاً وكبيراً بعد الاحداث التي شهدتها سوريا عام 2011 والاعوام التي تلتها، اذ قدمت كل من قطر والسعودية دعماً غير مباشر لداعش من خلال تسليح المعارضة السورية والفصائل المسلحة المقاتلة ضد النظام، بعدها يقوم تنظيم داعش بشن هجمات على تلك الفصائل والاستيلاء على اسلحتها المتطورة، وهذ ما اكده احد ضباط المخابرات بالقول ان اعضاء داعش يقولون انهم (يسرون دائماً عندما ترسل اسلحة متطورة الى اي من الجماعات المعارضة للاسد؛ لان ذلك يمكنهم دائماً من الاستيلاء على اسلحتهم بالتهديد او بالشراء)، وبالتالي يمكنهم استخدامها في العراق[51]. اضافة الى ذلك فقد اثبتت تقارير عدة ان السعودية المصدر الرئيس لتمويل الارهاب، من ذلك ما صرح به (ستيوارت ليفي) وكيل وزارة المالية الأمريكية والمسؤول عن مراقبة واعاقة تمويل الارهاب، قائلاً انه ((لو كان بإمكاني قطع التمويل من بلد واحد لكانت المملكة العربية السعودية هذا البلد))[52].

ويبدو ان الدور السعودي وتأثيره في العراق ناتج من القلق السعودي من التوسع الايراني والخوف والكره تجاهها، اضافة الى اضعاف نفوذ الاغلبية الشيعية في العراق، وهذا سبب لتعاطف عدد كبير من السعوديين مع عمليات الارهابيين ضد الحكومة في العراق[53].

وملخص ما سبق لمْ يعُدِ الحديث عن استعادة الموصل والصعوبات العسكرية للمعركة الجارية هو الحديث الأهم بين الأطراف المحلية والدولية؛ ففي سياق تراجع تنظيم داعش وخساراته المتتالية لمناطق سيطرته باتت رهانات خسارته مدينة الموصل قابلةً للتحقق؛ لكنَّ الجدل كان يدور حول نقطتين خلافيتين تتعلقان بتسمية الأطراف التي تشارك في معركة الموصل من جهة؛ ومن جهةٍ أخرى، إدارة المدينة بعد استعادتها، والأطراف التي ستُمثِّل مراكز السلطة والقرار فيها، وبقيت معركة الموصل المعركة الأكثر إثارةً للخلافات من مجمل معارك استعادة المدن من تنظيم داعش لتميُّزها بتعدد الأطراف الراغبة في المشاركة فيها، وتنوُّع سياساتهم، واختلاف أهدافهم من المشاركة، وتناقضها في أحيان كثيرة؛ كما بقيت مشاركة الحشد الشعبي المسألة الأكثر تعقيدًا وإثارةً للجدل من وجهة نظر مختلف الأطراف السُّنِّيَّة والكردية، وأيضًا التحالف الدولي.

ثالثاً: التشكيلات العسكرية المشاركة في الحرب ضد داعش (التحالف الدولي الاقليمي المحلي)

في خضم الاوضاع والتحضيرات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش، فان التشكيلات المشاركة في معركة الموصل كانت كما يلي[54]:

اولاً: الاطراف الداخلية وتشمل:

أ. الجيش العراقي والحشد الشعبي: تَشَكَّلَ الحشد الشعبي بعد دعوة الجهاد الكفائي، التي أَعلن عنها المرجع الديني علي السيستاني، في 13 حزيران 2014، والحشد الشعبي جزء من المؤسسة الأمنية العراقية بموجب أوامر صادرة عن رئيس الوزراء[55]، وقَدَّر المتحدث باسم الجيش الأميركي في العراق، الكولونيل كريس غارفر، أنَّ القوات الحشد الشعبي، تنامت إلى نحو 100 ألف مقاتل بعد ظهور تنظيم داعش، ويسعى الحشد الشعبي من خلال إصراره على المشاركة في معركة الموصل، إضافةً إلى مكتسباتٍ سياسية وأخرى مالية يحققها من خلال الإنفاق الحكومي على فصائله، إلى مشاركة أكبر في إدارة المحافظة من خلال مجلسها المرتقب إعادة تشكيله بعد

استعادة المدينة بشكل كامل. اضافة الى منع الأكراد من ضمِّ المزيد من الأراضي المُتنازع عليها إلى إقليم كردستان، وضمان بقائها تحت السيطرة المركزية التي تملك القرار ببغداد. ومنع الأكراد من ضمِّ محافظة كركوك إلى إقليم كردستان، الذي قد يفكر في الانفصال عن العراق مستقبلًا، واخيراً تبديد المخاوف من سيطرة البيشمركة على الموصل، ورفض الانسحاب منها، كما سبقَ للبشمركة الكردية أنْ رفضت الانسحاب من قضاء سنجار بعد استعادته.

اما الجيش العراقي فكان قبل 10 حزيران لا ينظر له عامة المجتمع على أنَّه جيش لجميع المكونات؛ بل انه مع واقع الانقسامات المجتمعية عرقيًّا وطائفيًّا وتراجع حالة الثقة بين المكونات، فإن الجيش العراقي (من وجهة نظر اهالي الموصل) الذي تشكَّل بعد احتلال العراق كانت تغلب على سلوكه التوجهات الطائفية ، لكن سرعان ما تبددت تلك المخاوف بعد بدء عمليات تحرير الموصل، وبدا السكان يشعرون بالامان اكثر مع اقتراب الوحدات المقاتلة من مناطقهم وغالباً ما يبدون تعاوناً كبيراً مع قوات الجيش او يقومون بالهرب من مناطق سيطرة داعش نحو قوات الجيش القريبة منهم.

ب. قوات البيشمركة الكردية: ينظر المجتمع إلى قوات البشمركة الكردية على أنَّها قوة خاصة بحماية إقليم كردستان ومواطني الإقليم، وهي أيضًا ارتكبت انتهاكات في القرى والمناطق العربية التي استعادتها من تنظيم داعش في محافظة نينوى، وما زالت ترفض الانسحاب منها، ويعطي موقع مدينة الموصل أهمية استثنائية لدى قوات البشمركة الكردية لقربها الجغرافي من الاقليم، وهذا القرب يفرض عليها اشتراكها في القتال لاستعادة المدينة في مراحل المعركة المختلفة، اضافة الى سعيها تحقيق بعض الأهداف، منها:

1 . ضمان الامن من تنظيم متشدد مستقبلًا يتحكم في طرق المواصلات غربًا إلى سوريا حيث مناطق غرب كردستان شمال شرقي سوريا، وشمالًا إلى تركيا حيث علاقات التبادل التجاري.

2. عدم السماح بتنامي وجود تنظيم داعش في الإقليم مستقبلًا.

3 . تُشكِّل قوات الإقليم القوة البرية أهمية أكثر للتحالف الدولي في قتال تنظيم داعش، ما يجعل للإقليم مصلحة مباشرة في تلقي الدعم المالي والتدريب والتسليح.

4. انتشار قوات البشمركة في أطراف الموصل سيساعد إلى حدٍّ بعيد على الاستحواذ على المناطق المُتنازع عليها وضمِّها إلى أراضي الإقليم.

ج. الحشد الوطني والحشد العشائري: يحاولُ الحشد الوطني أنْ يؤدي دورًا بارزًا في معركة الموصل ومرحلة ما بعد استعادتها، وذلك من خلال تجنيده لأكثر من أربعة آلاف مقاتل من الشرطة المحلية وأبناء عشائر المحافظة وضباط من الجيش العراقي السابق، ويقود الحشد الوطني محافظ نينوى السابق، الذي أُقِيلَ من قِبل مجلس النواب في 29 من مايو/أيار 2016.

ويتلقى أفراد الحشد الوطني تدريباتٍ قتالية على يد مدربين عراقيين من ضباط الجيش السابق، وضباط أتراك يتواجدون مع قوة عسكرية تركية من ثلاثة أفواج قتالية في معسكر قرب ناحية بعشيقة، 30 كيلومترًا شمال الموصل.

أمَّا الحشد العشائري المحلي الذي يضمُّ أعدادًا غير معروفة، تقدر بعدة آلاف، فيتكون من مقاتلي عدد من العشائر العربية السُّنِّيَّة من مناطق الموصل وجنوبها، القيارة والشرقاط وغيرهما، سبق أنْ تلقوا تدريبات على يد مدرِّبين من قوات التحالف الدولي، ويرتبطون بعلاقات جيدة مع الحشد الوطني، ويتقاضى مقاتلوه رواتبهم من هيئة الحشد الشعبي، ويخضع عسكريًّا لقيادة عمليات تحرير نينوى التابعة للجيش العراقي .والحشد الوطني والحشد العشائري قوتان محليتان معنيتان باستعادة مدينة الموصل أكثر من غيرهما، ويسعيان إلى:

1. استعادة المدينة وحمايتها ومنع سقوطها ثانية.
2. المشاركة في إدارة المحافظة مستقبلًا بملفيها السياسي والأمني.
3. عودة النازحين إلى المدينة.

ثانيا: الأطراف الخارجية وتشمل:

أ. الولايات المتحدة والتحالف الدولي: تتعاون الولايات المتحدة والتحالف الدولي مع القوات العراقية والحشد الشعبي في تسهيل مهامه القتالية، وذلك من خلال التمهيد له بضربات جوية على مواقع ومراكز تجمع مقاتلي تنظيم داعش، وضرب خطوطه الدفاعية عن المدن، وتدمير الأنفاق ومخازن أسلحته، وترفض قيادات الحشد الشعبي الاعتراف بإسهامات التحالف الدولي، الذي هو الآخر يرفض أنْ يقدم دعمًا مباشرًا لقوات الحشد الشعبي، لكنَّ الولايات المتحدة والتحالف الدولي يفضِّلون التعاون مع قوات البيشمركة أكثر من الحشد الشعبي.

ب. إيران وتركيا: الدعم الإيراني لفصائل الحشد الشعبي عزَّز نفوذها في العراق عمومًا، وفي مناطق القتال مع تنظيم داعش خاصة، وتدفع إيران بقوة لمشاركة الحشد الشعبي في معركة الموصل لتحقق من خلاله:

1. موطئ قدم وقوة للحشد الشعبي في مناطق تطمح إيران أنْ يكون لها نفوذ مستقبلي فيها.
2. خلق حالة من توازن النفوذ مع تركيا في المناطق العربية خارج حدود الإقليم وصولًا إلى الحدود التركية شمالًا والحدود السورية غربًا.
3. ربط شمال إيران بشمال سوريا؛ وذلك من خلال طرق تصل بين الحدود الإيرانية والحدود العراقية السورية عبر أراضي محافظة نينوى من خلال محافظة ديالى التي تخضع لنفوذ الحشد الشعبي وسيطرته، أو من خلال مناطق سيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في محافظتي السليمانيةوكركوك، الذي يرتبط بعلاقات عميقة مع إيران.

أما تركيا فهي تنظر إلى الموصل على أنها جزءٌ من مجالها الأمني الحيوي؛ وذلك لاعتبارات تتعلق بسعيها إلى استثمار العمق الذي يمثله لها العرب السُّنَّة في محافظة نينوى، وَصِلَتها بتاريخ المدينة التي كانت مثار خلاف على عائديتها عند التوقيع على اتفاقية لوزان 1923 التي أنهت الدولة العثمانية، وبقاء مصير المدينة معلقًا إلى أنْ أوصت عصبة الأمم المتحدة ببقاء المدينة تابعة للعراق بموافقةٍ تركيةٍ وَثَّقَتْها اتفاقية

ترسيم الحدود مع العراق في عام 1926، ومن بين أهم الأهداف التركية في تأدية دور مباشر أو غير مباشر في استعادة مدينة الموصل:

1. التوازن مع النفوذ الإيراني المتوقع مستقبلًا بعد استعادة مدينة الموصل بمشاركة الحشد الشعبي، واحتمالات توظيف إيران لهذا النفوذ في تعزيز موقعها لدى الأكراد.
2. تمتين العلاقات مع حكومة إقليم كردستان لمنع حزب العمال الكردستاني من السيطرة على مناطق جديدة قرب الحدود التركية مع العراق بعد رفضه الامتثال لقرار مجلس محافظة نينوى في 6 من يونيو/حزيران 2016، القاضي بالانسحاب من قضاء سنجار ومغادرة مسلحيه من داخل الحدود الإدارية للمحافظة.
3. دعم مطالب السياسيين العرب السُّنَّة في محافظة نينوى بإقامة إقليم سُنِّي من عدة محافظات، أو إقليمٍ خاص بمحافظة نينوى تتمتع فيه تركيا بدور رئيس في ملف إعادة إعمار نينوى، ونفوذ سياسي للضغط باتجاه عدم تحول المحافظة إلى منطلق لنشاطات حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

وفي ظل تحضيرات القوى المشاركة في معركة الموصل بذلت الولايات المتحدة جهودًا لصياغة اتفاق سياسي بين الفرقاء؛ وذلك لتحديد مراحل العملية العسكرية والقوى المشاركة فيها، أو التي سيُسمح لها بالدخول إلى مركز المدينة أو لا يُسمح لها إضافةً إلى ما يتعلق بإدارة المدينة مستقبلًا، والأطراف التي ستتولى الملفين السياسي والأمني.

ثالثاً: بناء الامن الوطني العراقي ودعم المنظومة الامنية والعسكرية (ما ينبغي عمله بعد التحرير)

بعد الهزيمة التي مني بها التنظيم الارهابي والقضاء عليه بشكل كامل ولتعزيز الانتصار الوطني ينبغي العمل على:

1. تسوية الخلافات السياسية واشاعة مبدأ العدالة

2. تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن الواحد
3. التعايش السلمي ودعم الوحدة الوطنية

بعد عرض للاوضاع السابقة واللاحقة لازمة الموصل منذ 10 حزيران ولحد الان أي بعد ثلاث سنوات فان نتائج ما توصل اليه البحث يوضح ان هناك خللاً في سياسات الامن الوطني وان من الضروري لمعالجة هذا الخلل القيام بما يلي:

اولاً: تسوية الخلافات السياسية واشاعة مبدأ العدالة

ان تسوية الخلافات السياسية واشاعة مبدأ العدالة هو اهم عمل ينبغي القيام به للوقوف على امن وطني حقيقي في العراق؛ ذلك لان الاستقرار السياسي المتحقق من تسوية سياسية وحزبية، اضافة الى تحقيق عدالة شاملة (اجتماعية واقتصادية وسياسية)، عاملان في غاية الاهمية لتحقيق الامن الوطني.

وغالباً ما تتوفر الحقوق الاجتماعية والدستورية والشرعية للفرد عبر نظام سياسي مستقر ودستوري يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توافر الطمأنينة بتفعيل التنمية على جميع الاصعدة وتطوير الاجهزة المختصة بتوفير العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي سبيلاً الى الامن.

ويتطلب الاستقرار السياسي دعائم اساسية تحقق للمواطنين حقهم في الممارسة السياسية في ظل انظمة ومؤسسات تعمل على تأمين المجتمع وابرزها وجود جهاز امني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوماً لصيانة الامن بوجه عام وتأمين الوطن وحفظ كيانه، على وجه الخصوص حمايته من المجرمين والارهابيين، اضافة الى ذلك ينبغي ان يكون هناك جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الاحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين[56].

وصيانة الامن وتحقيق مبدأ العدالة لا ينبغي ان تتردد فقط في تصريحات صانعي القرار ولكن ينبغي ان تكون هناك امكانية لتحققها من خلال:

1. تأكيد الاستقرار الاقتصادي وامتلاك الارادة الحرة في مواجهة المخاطر وازالة مسببات الاحباط والذل والمهانة التي يتعرض لها المجتمع والدولة.
2. تحقيق الرفاه الاجتماعي مسبوقاً بالكرامة الانسانية واطلاق الطاقات البشرية الكامنة وازالة عامل الخوف والتردد عن كاهل الشعب.
3. المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للافراد والدولة على حد سواء، وهذا ما يتفق مع مفهوم الامن في المصطلح الغربي، اذ يعرف باعتباره مجموعة الاجراءات والسياسات التي تتخذها الدولة لحماية شعبها وكيانها من خلال التنمية الشاملة والمشاركة الشعبية الواسعة وسياسات خارجية تحقق مصالح الدولة[57].

ثانياً: تنمية الوعي والمواطنة وتعزيز التعايش السلمي

ان ثقافة الفرد لا تكتمل الا باكتمال وعيه السياسي والامني، ولاشك ان التربية والتعليم هما اساس الثقافة والوعي بصفة عامة، لذا فان تطوير التربية والتعليم يسهمان ايجابياً في تنمية الوعي بأنواعه، وغالباً ما يرتفع الوعي السياسي الامني للشخص كلما ارتفع مستوى تعليمه، وذلك يلاحظ غالباً وليس دائماً، اذ قد يلاحظ وجود اشخاص على درجة عالية من العلم المتخصص ولكن مستوى وعيهم يكون متدنياً ليماثل الوعي السياسي لكثير من محدودي التعليم والثقافة.

لذا فان اهم مسؤوليات التربية والثقافة السياسية هي زيادة الوعي السياسي للأفراد تجاه الامن الوطني، من خلال تعميق مفاهيم الهوية والانتماء، والتوعية بالتهديدات الامنية، والرد على ادعاءات التهديدات الامنية، وتدريب المواطنين على المحافظة على الاسرار الوطنية للدولة، اضافة الى تدريب المواطنين على حماية الموارد الطبيعية، والمشاركة في رفع مستوى الانتاج، ومسؤولية الامن، وزيادة الوعي السياسي بالأمن لا تقع على عاتق من يقوم بالأمن فقط او على عاتق المواطن وحده، بل هي

مسؤولية ملقاة على عاتق المواطن ورجل الامن فالمواطن ينبغي عليه الا يعكر صفو الامن وعلى رجل الامن ان يحافظ على استقرار الامن[58].

كما ان اسباب ضعف او غياب الوعي الامني الثقافي وخاصة الثقافة السياسية لدى المجتمع العراقي هو عدم ممارسته للعملية السياسية وعدم توفير المؤسسات اللازمة لإدارة العملية السياسية ونجاحها، وهذا من اهم معوقات بناء الوعي الامني الثقافي[59].

وواحدة من اخطر المشاكل التي أثرت في المواطنة العراقية الجامعة هي التي اوجدها الفاعل الامريكي في معادلة سياسية جديدة استفادت من طبيعة التنوع القائم والطبيعي في النسيج الاجتماعي العراقي وكرست التعددية الفئوية بدل التعددية السياسية او ما صار يعرف في العراق بالمحاصصة السياسية، وفي أول تجسيد لهذه الحالة تمثلت في مجلس الحكم بمنتصف عام 2003، ومنذ ذلك الحين لم يتمكن اي فريق سياسي عراقي من تجاوز هذا التصنيف الفئوي في التمثيل السياسي الا في الدعاية الانتخابية فقط او في الخطابات الإعلامية المنفصلة عن واقع الممارسة السياسية الحقيقية[60]. لذا فان تشخيص الخلل نصف الحل، فان انماء فضاء الوطنية وإذكاء روح المواطنة والوئام الوطني ممكن التحقق اذا كان هناك توجيه عام من لدن مؤسسات الدولة، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني المتعددة، علاوة على مؤسسات الإعلام المتنوعة، وكذلك المناهج التعليمية والتربوية، ذلك لأنَّ الفضاء الأوسع الذي يسع كل الفرقاء والشركاء مهما اختلفوا في الدين أو التوجيه أو المذهب أو العرق او اللغة، لان حاضنهم وجامعهم هو (الوطن)، اذا فان الخلاص يمكن في اعلاء شأن الانتماء الوطني والهوية الوطنية وارساء مبدأ المواطنة بين المجتمع[61].

والحل الامثل لهذه الاشكالية في اذكاء روح المواطنة لدى المجتمع العراقي وبناء وعي سياسي لدى الافراد يسمح بقبول الاخر على اساس من التعايش والتسامح اللازمين لعبور المرحلة الراهنة وتجاوز التحديات للوصول الى امن وطني شامل، وتلافي السمات التي تشكل خطراً على مستقبل الشعب العراقي كشعب واحد ومن تلك السمات:

1. ثقافة الاختلاف: وما نتج عنها من حديث معتاد وتقسيم الهوية العراقية الى سنة وشيعة، حتى في داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وصار كثير من العراقيين يعرفون انفسهم على اساس الطائفة والقومية اكثر من ان يعرفوها على اساس الوطن او الدولة كالقول انا شيعي وانا سني وانا كردي وهكذا.

2. ثقافة اللامبالاة والاغتراب: تؤدي التقاليد والعادات من دين وموروثات شعبية اخرى دوراً بارزاً في حياة المواطنين في العراق، واغلب هذه الموروثات تنظر الى الدولة بعدم الثقة وانه مؤسسة يستفاد منها طرف على حساب طرف اخر، وهذه الحالة وجدت خاصة لدى رجال الدين الذين يريدون الخوض في السياسة وتحريض مقلديهم على ذلك[62]، وعليه اصبح لدى الافراد شعور بعدم المبالاة تجاه الدولة وامنها الوطني، اذ اصبحت ممتلكات الدولة وبناها التحتية اشياء غير مهمة ولا تعني المواطن الذي يعدها املاك للدولة وليس ملكه، فلا يحافظ عليها، ولعل ذلك نتيجة عجز الدولة عن الاقتراب من المواطن وكسب تأييده ودعمه فقلما نجد من يحرص على المال العام او حتى على المجتمع فكل الدولة لم تعد تعني للمواطن شيء بقدر ما تعنيه املاكه واسرته وعشيرته، وقوميته وطائفته، وهذه حالة خطرة كونها ستجعل الدولة امام التحديات الخارجية لوحدها من غير ان تجد سند من مواطنيها.

بالمحصلة فان غياب الوعي الامني الثقافي، له تأثيرات سلبية تتقاطع مع معنى الوعي السياسي الجماهيري، ومن ثم تتقاطع مع معنى الامن المجتمعي، واصبح من الصعب وضع سياسة عامة للأمن الوطني من دون ان يكون لها رفض ثقافي طائفي قومي مناطقي طالما ان اشخاص السلطة لهم انتماء وان قوى السلطة شجعت نمو الانتماءات الاولية في العراق وانها بالاصل تنمو متعارضة فهذا الواقع الثقافي لن يكون متفاعلاً مع اي سياسة امنية عامة مالم يتم رفع مستوى المحتوى الوطني والوعي السياسي للأفراد وتقليل معدلات المحتويات التي تدين بالولاء للانتماءات او تعبر عنها[63].

فضعف الولاء والانتماء للهوية الوطنية العراقية كما سبق ذكره ترتب عليه اثاراً سلبية يمكن اجمالها بشيوع الثقافة الطائفية والمذهبية بكل ابعادها واثارها داخل

مؤسسات الدولة والمجتمع، وهيمنة الثقافة الاقليمية عند غالبية المجتمع العراقي وانحسار دائرة الشعور الوطني، اضافة الى طغيان الشعور القبلي والعشائري على وجود كيان الدولة لدى غالبية المجتمع العراقي، ومن ثم انهيار منظومة القيم المجتمعية لدى الشباب وهيمنة الشعور بالقلق واليأس من الغربة، وضعف الشعور الوطني تجاه مؤسسات الدولة وانهيار ثقة المواطن بها[64].

ثالثاً: القضاء الكامل على الفكر الارهابي والتطرف الديني ودعم المنظومة العسكرية والامنية.

ان دعم المنظومة العسكرية وتأهيلها لتكون على اهبة الاستعداد العسكري تعكس هيبة الدولة وتحدد لها مكاناً في الساحة الدولية، وتؤثر على صناعة القرار الاممي وتميل كفة الميزان باتجاه مصالح الدولة وابراز قوتها وتصديها للازمات مما ينعكس بالايجاب على عامل الامن الوطني داخلياً وخارجياً.

ان ما حصل في العراق بعد عام 2003 هو اعتماد المنظومة العسكرية على غيرها عسكرياً وخضوعها للقوات الامريكية من خلال الاعتمادية العسكرية على نوعين هما الاعتماد على السلاح المستورد، وثانيهما الاعتماد على المواد الاولية او على الدعم الاداري (اللوجستي) الخارجي[65]، وعليه ولغرض القضاء على الارهاب يجب دعم المنظومة العسكرية والامنية من خلال تطوير الجيش العراقي الجديد باساليب حديثة ومتطورة وفعالة وان يكون مجهزاً بالمعدات الحديثة وان يكون تعداده معتدلاً وقادراً على حماية السلامة الاقليمية، وبتحقيق ذلك سيتمكن الجيش من سحق التنظيمات الارهابية التي تهدد امن الدولة، ومصالح شعبها[66]، ولغرض تحقيق كامل للامن الوطني لابد من ان يترافق مع تسليح الجيش وتجهيزه بشكل يتناسب مع حجم الاخطار المحتملة، كل الابعاد التي تسهم في دعم الامن فالمواجهة الامنية لا تكفي للقضاء على التطرف وانما يستلزم معها المواجهة الفكرية والشرعية، والثقافية والاجتماعية والسياسية كما يلي:

1. البعد السياسي: الذي يضمن بناء الدولة والمحافظة على كيانها وتعزيز مكانها اقليمياً ودولياً.

2. البعد الاجتماعي الذي يهدف الى المحافظة على العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية.

3. البعد الثقافي: وما يتضمنه من دعم المنظومة التربوية الصحيحة والمحافظة على ثقافة الفرد وحمايته من افكار الغلو والتطرف والارهاب، وتحصينه بسياج من التربية الثقافية ما يكسبه وعي سياسي اخلاقي تجاه وطنه.

الخاتمة

نستنتج من كل ما سبق ان احداث الموصل في 10 حزيران 2014 اثرت بشكل مباشر على الامن الوطني العراقي، وان من اهم اسباب سقوط الموصل بيد تنظيم داعش، كانت مايلي:

1. وجود ازمة قيادة سياسية واعية، ووجود ازمة ثقة بين الحكام والمحكومين نتيجة لذلك.
2. وجود خلافات ادارية بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية، نتج عنها سوء ادارة المحافظة وتغييبها وتهميش مواطنيها.
3. تنامي الطائفية السياسية داخل المحافظة، نتيجة التخندق والتحزب على حساب المواطنة، وتحول الخلافات السياسية الى خلافات شارع على حساب المواطن.
4. سوء وغياب الاستراتيجية العسكرية والاعتماد على الترهيب، من خلال الاعتقالات العشوائية والتصفيات السياسية.
5. خلافات سياسية تصل الى حد الدعم للارهاب للتخلص من الخصم.

فعدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار واختلاف الايديولوجيات السياسية، من اهم مميزات الوضع العام في الموصل قبل 10 حزيران

2014، والتي مهدت الطريق لغياب الوعي والتشتت المجتمعي وظهور افكار الغلو والتطرف الطائفي، ما هدد الامن الوطني للدولة العراقية.

لقد خلف الارهاب الذي مارسه تنظيم داعش الارهابي اثاراً نفسية واجتماعية واقتصادية مدمرة إنعكست بشكل صميمي ومباشر على الامن الوطني العراقي تمثلت في نزوح وتهجير الملايين من ابناء مدينة الموصل ، فضلاً عن خسائر قدرت بمليارات الدولارات ، والاهم من ذلك حدوث ثلمة في السيادة في العراقية بعد سقوط مدينة الموصل بأكملها بيد التنظيم الارهابي ، فضلاً عن اجزاء كبيرة من محافظتي صلاح الدين والانبار.

وللقضاء على الارهاب ودعم منظومة الامن الوطني هناك جملة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية يجب على القيادة السياسية العمل بها لتصفية الموروث السئ الذي خلقه التنظيم الارهابي و للوصول الى امن وطني حقيقي وتام.

فعلى الصعيد السياسي ، يستلزم تسوية الخلافات السياسية وإشاعة مبدأ العدالة ، وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي يتطلب تعزيز التعايش السلمي وتنمية الوعي السياسية وروح المواطنة والعمل على القضاء على الفكر الارهابي المتطرف.

اما على الصعيد الاقتصادي ، فذلك يتطلب توفير فرص عمل والقضاء على البطالة للنهوض بالبنى التحتية للمدينة من جديد ولتوفير حياة حرة كريمة تمنع استغلال المواطنين –لا سيما شريحة الشباب– من الانخراط في صفوف تلك التنظيمات المتطرفة.

الهوامش

[1]) عماد الدين طه ياسين، الاستراتيجية القتالية لداعش في مواجهة القوات الأمنية، في مجموعة باحثين، الإرهاب– داعش انموذجاً، سلسلة كتب، العدد 2, مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص 50.

[2] (قاسم كاظم البيضاني، داعش مرحلة النشأة والتعريف، في مجموعة باحثين، الإرهاب– داعش أنموذجاً، سلسلة كتب، العدد 2، مركز النهرين لدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص ص 28–29.

[3]) جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز مكافحة الإرهاب، الأستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب، 2015–2020، بغداد، 2015، ص 40.

[4] (محمد عبد الرزاق محمود، الامن الوطني العراقي وتحديات الارهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص 121.

[5] (جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز مكافحة الإرهاب، الأستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب، (2008–2012)، بغداد، 2008، ص 16.

[6]) رئاسة الوزراء، استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007–2010، العراق أولا، بغداد 2007, ص 1.

[7] (طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،2004، ص 125.

[8]) الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2008–2012، مصدر سبق ذكره، ص 26–27.

[9] (رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 110.

[10] (الاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب 2015–2020، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[11] (إبراهيم منشاوي، التراجع للوراء الدولة العراقية تترنح أمام داعش، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة 2014, ص 15.

[12] (محمد عبد الرزاق محمود، مصدر سبق ذكره، ص 127.

[13]) حامد سالم الزيادي، احتلال داعش لنينوى المقدمات والنتائج نكسة حزيران 2014، دار الجواهري، بغداد، 2015، ص 104.

[14] (محمد عبد الرزاق محمود، مصدر سبق ذكره، ص 127.

[15]) مصطفى غيثان عبد الجبار، جديد التعاون بين داعش وبعض ضباط الجيش العراقي، في مجموعة باحثين، الإرهاب داعش أنموذجاً، سلسلة كتب، العدد 2، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص 102.

[16]) عماد الدين طه ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 49.

[17]) فوزية خداكرم عزيز، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ، العدد 207، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، بغداد، 2013.، ص 87 وما بعدها.

[18]) حوار مع محمود عزام احد مؤسسي تنظيم التكفير والهجرة وخال د. ايمن الظواهري، حاوره: محرر مجلة اغتراب، بعنوان داعش والقاعدة ابناء شرعيون لتيار التكفير ونهايتهم مرتبطة بوجود رؤية جماعية، مجلة اغتراب، العدد 1، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2016، ص 48.

[19]) باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، 2015، ص ص 52– 53.

[20]) مجموعة من الباحثين، الامن والقوات المسلحة، التقرير الاستراتيجي العراقي 2012 – 2013، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ص 190.

[21]) باتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص 69.

[22]) محمود احمد عزت، بناء القوات المسلحة اقتراحات عملية، اعمال المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 26.

[23]) باتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص 68.

[24]) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2016.، ص 101.

[25]) مجموعة من الباحثين، الامن والقوات المسلحة، المصدر السابق، ص 191.

[26]) رائد الحامد، معركة الموصل المرتقبة القوى المشاركة والرهانات المتضاربة، مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات على رابط الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160921085525379.html

[27]) حارث حسن، معركة الموصل حسابات بغداد في رفض المشاركة العسكرية التركية، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016، ص 4.

[28]) عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008، ص 96.

[29]) محمد جمال مظلوم، ، الامن غير التقليدي، مركز البحوث والدراسات، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012، ص ص 55–56.

[30]) باتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص 11.

[31]) شيركو كرمانج، الهوية والامة في العراق، ترجمة: عوف عبد الرحمن عبد الله، دار الساقي، دار اراس للطباعة والنشر، بيروت– اربيل، 2015، ص 22.

[32]) فيليب مار، من هم القادة العراقيون الجدد؟ وماذا يريدون؟، تقرير خاص عن معهد الولايات المتحدة للسلام، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، في 25، شباط، 2016، على رابط الموقع الالكتروني التالي: http://www.usip.org.pubs/arabic.

[33]) شمال احمد ابراهيم، اشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق دراسة مقارنة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص 16.

[34]) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر السابق، ص ص 63– 64.

[35]) المصدر نفسه، ص 65.

[36]) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 2011، ص 193.

[37]) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر السابق، ص 53.

[38]) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للابحاث، سلسلة دراسات عراقية، دبي، 2004، ص 27.

[39]) ف. جورج غيتس، الديمقراطية والارهاب في الشرق الاوسط، ترجمة: فالح حسن، مجلة جدل، العدد الاول، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ص 8.

[40]) باتريك كوكبيرن، مصدر سبق ذكره، ص 20.

[41]) مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير، ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، سلسلة كتاب المركز رقم 4، بغداد، 2016، ص 67.

[42]) مجموعة من الباحثين، النزوح الكبير المصدر السابق، ص 14. كذلك انظر: تقرير الازمة الانسانية في العراق، الامانة العامة لمجلس الوزراء، المركز المشترك للتنسيق والرصد JCMC رقم 4619 في تشرين الاول 2015، ص 1.

[43]) المصدر نفسه، ص ص 14–15.

[44]) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر السابق، ص 65 وما بعدها.

[45]) المصدر نفسه، ص 73.

[46]) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر السابق، ص 76.

[47]) المصدر نفسه، ص 78.

[48]) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، دار كوفان، لندن، بلا تاريخ، ص 9.

[49]) مجموعة باحثين، ايران حاملة لميزان الاستقرار في العراق، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2008، ص 200 وما بعدها.

[50]) المصدر نفسه ص 67.

[51]) باتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص ص 32–33.

[52]) المصدر نفسه، ص 118.

[53]) باتريك كوكبيرن، المصدر السابق، ص 121.

[54](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160921085525379.html.

[55]) مجموعة من الباحثين، الحشد الشعبي.. الرهان الاخير، ط 2، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، سلسلة كتاب المركز رقم (1)، بغداد، 2015، ص 9.

[56]) اياد نوري جاسم، صياغة استراتيجية الامن الوطني العراقي دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص 53.

[57]) محمد علي حوات، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص ص 357– 358.

[58]) محمد جمال مظلوم، الامن غير التقليدي، المصدر السابق، ص 239.

[59]) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 133.

[60]) سرمد عبد الستار امين، مظاهر المشكلة السياسية والامنية في العراق بعد عام 2003، مجلة اوراق دولية، العدد 199، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011، ص 5.

[61]) عبد السلام ابراهيم البغدادي، السلم الوطني (المدني) دراسة اجتماعية سياسية في قضايا المصالحة والتسامح والصفح والوئام والتآزر الوطني، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، العدد 30، بغداد، 2012، ص 96.

[62]) فراس البياتي، السياسية العامة للأمن الوطني العراقي بعد 2005، مطبعة السيماء، بغداد، 2016، ص 100 وما بعدها.

[63]) المصدر نفسه، ص 139.

[64]) عبد المطلب عبد المهدي موسى، المصدر السابق، ص 57.

[65]) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 115.

[66]) لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، بغداد، 2012، ص 90.